وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 05 January, 2025

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

الاقتصادية

أسواق النفط .. زيادة متوقعة للطلب العام الجاري بدعم الصين وإجراءات التحفيز العالمية

أسامة سليمان من فيينا

اعتبرت تقارير دولية، أنه لا تزال الترجيحات بشأن أسواق النفط لعام 2025 غير مؤكدة، إلا أنها توقعت زيادة الطلب، بدعم إجراءات التحفيز العالمية وحصول مصافي التكرير المستقلة في الصين على حصص واردات متزايدة.

وواصل النفط موجة صعوده التي أوصلته إلى أعلى مستوياته في أكثر من شهرين، إذ طغى تقلص مخزونات الخام الأمريكية وحالة الإقبال على المخاطرة في الأسواق، على مؤشرات الخلل في الاقتصاد الصيني.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط للجلسة الخامسة على التوالي، مقتربا من 74 دولارا للبرميل واستقر عند أعلى سعر إغلاق منذ منتصف أكتوبر الماضي.

وهنا أشار تقرير "ريج زون" النفطي الدولي إلى أن قوة أسواق الأسهم وتراجع الدولار ساعدا على تحقيق مكاسب في ختام الأسبوع الماضي، كما تماسك الفارق الفوري لخام غرب تكساس الوسيط إلى نحو 75 سنتا للبرميل في إشارة إلى تشديد توقعات العرض.

وبحسب التقرير، فإنه في إشارة إيجابية للأسعار، ارتفعت قيمة بعض براميل الشرق الأوسط في الأيام الأخيرة، حيث أدى مزيج من الطلب القوي على مصافي التكرير وتعطيل التدفقات من إيران وروسيا، بسبب العقوبات إلى دفع القيم الإقليمية إلى علاوة نادرة فوق مؤشر برنت العالمي.

ونقل التقرير عن مجموعة جولدمان ساكس تأكيدها أن "أسعار النفط أقل من قيمتها الحقيقية ببضعة دولارات في الوقت الحالي وسيستمر الطلب العالمي على الطاقة في الارتفاع بشكل كبير للغاية".

من جانبه، ذكر تقرير "أويل برايس" النفطي الدولي، أن أسواق النفط الخام شهدت نشاطا محدودا خلال الأسبوع الماضي، حيث أدى موسم العطلات إلى انخفاض أحجام التداول ومع إغلاق الأسواق بمناسبة رأس السنة كانت حركة الأسعار في حدها الأدنى، ما يعكس عدم وجود محفزات رئيسية.

وأضاف التقرير، أن العقود الآجلة للنفط الخام الخفيف تحوم حول 70.55 دولار، مع بقاء معظم المتداولين على الهامش حتى صدور البيانات الاقتصادية الرئيسية من الولايات المتحدة والصين. وأشار إلى أنه رغم بيئة التداول الهادئة، فقد حظيت السوق ببعض الدعم من الإشارات الاقتصادية الإيجابية من الصين، حيث عزز إعلان بكين عن إصدار سندات خزانة خاصة بقيمة 3 تريليونات يوان (411 مليار دولار) لعام 2025، المعنويات في السوق النفطية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبحسب التقرير، فإن توقعات إجراءات التحفيز، ستؤدي إلى زيادة الطلب على الخام في العام الجاري، علاوة على حصول مصافي التكرير المستقلة في الصين على حصص واردات متزايدة، ما يشير إلى توقعات أقوى للطلب من أحد أكبر مستهلكي النفط في العالم.

ومع انتهاء العام، ظلت أسعار النفط الخام على المسار الهبوطي لتتكبد الخسارة السنوية الثانية على التوالي، وقد انخفض خام برنت بنحو 3.4% منذ بداية العام في حين سجل خام غرب تكساس الوسيط انخفاضا متواضعا بنسبة 0.4%.

وانخفاض خام برنت إلى ما دون 70 دولارا للبرميل في سبتمبر، كان بمنزلة أدنى إغلاق منذ ديسمبر 2021، ما يؤكد المشاعر الهبوطية التي سادت معظم عام 2024.

ونوه التقرير بمساهمة عدة عوامل في الضغط الهبوطي على مدار العام الماضي، أهمهما غياب اليقين في ظل التوترات الجيوسياسية المستدامة.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط عند التسوية، الجمعة، محققة سلسلة مكاسب هذا الأسبوع، بعد أن أغلقت عند أعلى مستوياتها في أكثر من شهرين خلال الجلسة السابقة، مدعومة ببرودة الطقس وبتوقعات حول إمكانية أن تتبنى الحكومات سياسات لتعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما من شأنه رفع الطلب على الوقود.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 0.76% لتبلغ 76.51 دولار للبرميل، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.13% لتبلغ عند التسوية 73.96 دولار للبرميل.

وسجل خام برنت مكاسب بنحو 3% خلال الأسبوع، كما أضاف الخام الأمريكي نحو 5%.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يحقق مكاسب أسبوعية بفضل الطقس والتحفيز الصيني

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، محققة مكاسب أسبوعية ثانية حيث ساعد الطقس البارد في أوروبا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى التحفيز الاقتصادي الإضافي الذي أعلنته الصين في رفع معنويات السوق ودفع الأسعار إلى أعلى مستوياتها في أكثر من شهرين، إذ تجاوز خام برنت 76 دولارا للبرميل، بعد أن استقرت يوم الخميس عند أعلى مستوى منذ 25 أكتوبر، بينما زاد الخام الأمريكي عن 74 دولارا للبرميل.

وحقق خام برنت مكسب أسبوعي بنسبة 3.3 بالمئة، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط 5 بالمئة. وأدت علامات هشاشة الاقتصاد الصيني إلى زيادة التوقعات بشأن تدابير سياسية لتعزيز النمو في أكبر مستورد للنفط في العالم.

وقال جون كيلدو الشريك في أجين كابيتال في نيويورك "الصين لا تتوقف في هذه المرحلة فيما يتعلق بإعلاناتها عن محاولة تأجيج النشاط الاقتصادي، والسوق تلاحظ ذلك". وأضاف أن المخاوف بشأن الطلب الصيني كانت عاملاً في افتراضات الطلب الهبوطي العام الماضي.

وأعلنت الصين عن عدد من التدابير الجديدة لتعزيز النمو هذا الأسبوع مع تحرك مفاجئ لرفع أجور العاملين في الحكومة والإعلان عن زيادة حادة في التمويل من سندات الخزانة طويلة الأجل للغاية. ومن المقرر استخدام التمويل الإضافي لتحفيز الاستثمار التجاري ومبادرات تعزيز المستهلك.

ومن المرجح أن يكون النفط قد اكتسب بعض الدعم للأسعار من الطلب المتزايد المتوقع على وقود التدفئة بعد توقعات الطقس البارد في بعض المناطق. وقال جيوفاني ستونوفو المحلل في يو بي إس: "من المرجح أن يستفيد الطلب على النفط من درجات الحرارة الباردة في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة".

كما دعمت الأسعار انخفاض مخزونات الخام الأمريكية بمقدار 1.2 مليون برميل إلى 415.6 مليون برميل الأسبوع الماضي، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، ارتفعت مخزونات البنزين والمقطرات في الولايات المتحدة مع قيام المصافي بزيادة الإنتاج، على الرغم من أن الطلب على الوقود بلغ أدنى مستوى له في عامين.

ومع ذلك، كان الدولار في طريقه لتحقيق أفضل أسبوع له في حوالي شهرين، حتى مع انخفاضه يوم الجمعة، وسط توقعات بأن الاقتصاد الأميركي سيستمر في التفوق على نظرائه على مستوى العالم هذا العام وأن أسعار الفائدة الأميركية ستظل أعلى نسبيا. وتؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكاليف الاقتراض، وهو ما قد يؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ودعمت آمال التحفيز الصيني أسعار النفط، إذ أظهر مسح أجرته شركة كايكسين/إس آند بي جلوبال يوم الخميس أن نشاط المصانع في الصين نما في ديسمبر، ولكن بوتيرة أبطأ من المتوقع. وأظهر مسح رسمي صدر يوم الثلاثاء أيضا أن نشاط التصنيع في الصين لم ينمو إلا بالكاد في ديسمبر. ومع ذلك، كان أداء قطاعي الخدمات والبناء أفضل، حيث تشير البيانات إلى أن التحفيز السياسي يتسرب إلى بعض القطاعات.

وأشارت بكين إلى سياسة نقدية أكثر مرونة لعام 2025 ووزعت مجموعة من تدابير التحفيز الرئيسة منذ أواخر سبتمبر، من أجل تعزيز اقتصادها المتباطئ. وأشارت تقارير يوم الجمعة إلى أن البنك المركزي الصيني أشار إلى أنه يخطط لخفض أسعار الفائدة من 1.5٪ الحالية "في الوقت المناسب" في عام 2025.

فيما يقيّم التجار بيانات إدارة معلومات الطاقة وسط مخاوف من زيادة العرض. وانخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية، في حين شهدت مخزونات البنزين والمقطرات زيادات كبيرة مع ضعف الطلب خلال الأسبوع المنتهي في 27 ديسمبر، حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة يوم الخميس.

وذكرت إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات الخام انخفضت بمقدار 1.2 مليون برميل الأسبوع الماضي، وهو ما يقل عن توقعات المحللين بانخفاض قدره 2.8 مليون برميل. وأظهرت أحدث مسوحات إدارة معلومات الطاقة أن إنتاج النفط الأمريكي لا يزال بالقرب من مستويات قياسية، ومن المرجح أن توافق إدارة دونالد ترامب القادمة على سياسات تركز على زيادة إنتاج الوقود الأحفوري المحلي.

ويأتي هذا وسط مخاوف بشأن فائض العرض المحتمل بسبب زيادات الإنتاج المتوقعة من الدول غير الأعضاء في أوبك، وهو ما يؤكد سيناريو فائض العرض. وقالت وكالة الطاقة الدولية مؤخرا إن سوق النفط ستظل مزوّدة بشكل كاف، على الرغم من توقعات ارتفاع الطلب في عام 2025.

وفي فنزويلا، ارتفعت صادرات البلاد من النفط بنسبة 10.5% العام الماضي على الرغم من عدم الاستقرار السياسي والتغييرات في نظام العقوبات الأمريكية على البلاد، حيث أخذ شركاء شركة النفط الحكومية، بدفسا المزيد من الشحنات بموجب التراخيص الممنوحة من واشنطن.

ومع استعداد الرئيس نيكولاس مادورو لبدء ولايته الثالثة في الأسبوع المقبل بعد نتائج الانتخابات المتنازع عليها، ارتفعت صادرات النفط في الدولة العضو في أوبك للعام الثاني على التوالي، مما يوفر عائدات تساهم في النمو الاقتصادي.

وصدرت شركة بدفسا الخاضعة للعقوبات الأمريكية ومشاريعها المشتركة ما معدله 772000 برميل يوميًا العام الماضي، وهو أكبر رقم منذ عام 2019 عندما فرضت واشنطن عقوبات على الطاقة لأول مرة، وفقًا لبيانات حركة السفن وتقارير شحن الشركة.

وقد تكون المكاسب في خطر بعد تولي الرئيس المنتخب دونالد ترمب منصبه. وفرض ترمب عقوبات صارمة على فنزويلا في ولايته الأولى واختار مسؤولين يمكنهم السعي إلى خفض واردات الولايات المتحدة من النفط الفنزويلي.

وقدمت إدارة الرئيس المنتهية ولايته جو بايدن حوافز لتشجيع الانتخابات الرئاسية في فنزويلا، ولكن بعد عدم تأمين الشروط الأساسية للتصويت العادل، أنهت ترخيصًا واسع النطاق لقطاع الطاقة، وأصدرت بدلاً من ذلك تراخيص فردية للمصدرين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وجاء جزء كبير من مكاسب التصدير لهذا العام من شركة النفط الأمريكية العملاقة شيفرون لشحنات الخام الفنزويلي إلى الولايات المتحدة بموجب ترخيص ساري منذ أوائل عام 2023. سمح هذا الترخيص للمنتج باسترداد ملايين الدولارات من الديون المستحقة على فنزويلا.

في المجمل، ارتفعت صادرات فنزويلا النفطية إلى الولايات المتحدة بنسبة 64% إلى نحو 222 ألف برميل يوميا العام الماضي، مما يجعلها ثاني أكبر سوق تصدير لها بعد الصين، التي استحوذت على 351 ألف برميل يوميا، بانخفاض 18% مقارنة بالعام السابق.

كما أدت التراخيص الأمريكية للمنتجين الأوروبيين بما في ذلك إيني، وريبسول، وماوريل آند بروم، إلى زيادة الصادرات إلى أوروبا، والتي تضاعفت ثلاث مرات تقريبا إلى نحو 75 ألف برميل يوميا العام الماضي. وأظهرت البيانات أن الصادرات إلى الهند ارتفعت إلى 63115 برميلا يوميا في عام 2024 من 10300 برميل يوميا في العام السابق.

ومع كفاح فنزويلا مع انقطاعات متكررة لمصافي التكرير العام الماضي، انخفضت صادرات الخام والوقود إلى حليفتها السياسية كوبا، التي كانت تواجه أزمة طاقة حادة، إلى حوالي 32 ألف برميل يوميًا من 56 ألف برميل يوميًا في العام السابق.

وأظهرت الوثائق أن إجمالي الصادرات الشهرية انخفض إلى 756 ألف برميل يوميًا في ديسمبر من ذروة بلغت 974 ألف برميل يوميًا في نوفمبر حيث واجهت إحدى شركات ترقية الخام الأربع التابعة لشركة بدفسا مشاكل تشغيلية.

ووفقًا للبيانات، زادت واردات فنزويلا من الوقود والمخففات الرئيسية لإنتاج درجات الخام القابلة للتصدير إلى حوالي 92 ألف برميل يوميًا من 60 ألف برميل يوميًا في عام 2023، معظمها من خلال عمليات المبادلة المعتمدة من الولايات المتحدة مع شركائها وعملائها من منتجي النفط.

وارتفع إنتاج البلاد من النفط الخام بنسبة 17% إلى 914 ألف برميل يوميا في أول 11 شهرا من عام 2024، بحسب الأرقام المقدمة إلى أوبك، مقارنة بنحو 780 ألف برميل يوميا في نفس الفترة من عام 2023.

إلى ذلك، يتوقع المسؤولون التنفيذيون في مجال الطاقة في الولايات المتحدة أوقات تصاريح أسرع للحفر على الأراضي الفيدرالية في عهد الرئيس المنتخب دونالد ترمب، وفقًا لمسح أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس ونُشر يوم الخميس.

وفقًا لمسح أجري في ديسمبر على 134 شركة طاقة في تكساس ولويزيانا ونيو مكسيكو، تحسنت التوقعات العامة وارتفعت مستويات النشاط بينما تراجعت حالة عدم اليقين في الربع الأخير من عام 2024.

وتعهد ترمب بخفض أسعار البنزين وتسريع التصاريح لمشاريع الطاقة، وقال ثلث المديرين التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع إنهم يعتقدون أن عملية التصاريح ستصبح أسرع بشكل ملحوظ على مدى السنوات الأربع المقبلة.

وقال أحد المديرين التنفيذيين لشركة استكشاف وإنتاج لم يتم تحديد هويته من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس: "نتوقع أن تنخفض قضايا الامتثال التنظيمي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الإدارة القادمة المؤيدة للأعمال التجارية وإنتاج الوقود الأحفوري". ومن المقرر أن يطرح فريق انتقال ترامب بسرعة حزمة طاقة واسعة النطاق تتضمن الموافقة على تصاريح التصدير لمشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة وزيادة حفر النفط الفيدرالي البري والبحري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"سترفع الإدارة الجديدة القيود، وتتوقف عن دعم الطاقة الخضراء وتسعى إلى بناء مصانع للغاز الطبيعي المسال لزيادة الطلب على الغاز الطبيعي"، هذا ما قاله مسؤول تنفيذي آخر في مجال الاستكشاف والإنتاج لباحثي استطلاعات الرأي. وقال بعض المسؤولين التنفيذيين إن الإدارة الجديدة قد تفيد شركات خدمات حقول النفط المتضررة بشدة، مشيرين إلى نوبة جديدة من التفاؤل للربع الأول من عام 2025.

وأظهر الاستطلاع فجوة واسعة بين المنتجين الكبار والصغار في الخطط الرامية إلى معالجة انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي. وأشار ما يقرب من ثلثي الشركات الكبرى إلى خطط لخفض غاز الميثان و86% للحد من حرق الغاز غير المرغوب فيه. وبالمقارنة، فإن 29% فقط من الشركات الصغيرة لديها خطط للحد من غاز الميثان و14% فقط تخطط للحد من الحرق، كما أظهر التقرير.

وقال مسؤولون تنفيذيون إن أسعار الغاز الطبيعي الضعيفة استمرت في الضغط على بعض شركات الاستكشاف والإنتاج في الربع الرابع. وانخفضت أسعار الغاز في "واها هب"، في غرب تكساس إلى المنطقة السلبية لعدد قياسي من المرات في عام 2024. وتجبر أسعار الغاز السلبية المشغلين على دفع ثمن سحب الغاز، مما يقلل من هوامش ربح النفط.

وأفاد أحد المسؤولين التنفيذيين: "إن السعر المنخفض للغاز الطبيعي يسحق التدفق النقدي الحالي. بالنسبة للشركات المستقلة الأصغر حجمًا، فإن التدفق النقدي هو ما يغذي الاستثمار المستقبلي". وقالوا إن عمليات الدمج والاستحواذ أضرت بشركات الخدمات، مما أدى إلى كتم النمو مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة حيث قام المنتجون بتوحيد أعمالهم وإما الحفاظ على ميزانيات الإنفاق الرأسمالي ثابتة أو خفضها.

وقد ضغط انخفاض الطلب على النفط ومكاسب الكفاءة في تكنولوجيا الاستخراج على شركات الخدمات، حيث تعمل الكفاءة الأكبر على تعزيز الإنتاج ولكن ليس مستويات النشاط. وقال أحد المسؤولين التنفيذيين: "يبدو أن العرض والطلب في توازن وثيق بينما الإنتاج كافٍ لاحتياجات السوق".

في المتوسط، يتوقع المستجيبون سعر نفط غرب تكساس الوسيط عند 71 دولارًا للبرميل بحلول نهاية عام 2025، مع استجابات تتراوح من 53 دولارًا إلى 100 دولار للبرميل. وفي الوقت نفسه، يتوقع المشاركون في الاستطلاع أن يبلغ سعر الغاز الطبيعي في هنري هب 3.19 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال نفس الفترة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

البحر الأبيض المتوسط يستحوذ على المزيد من النفط الخليجي في ٢٠٢٥

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ستتوقف قدرة منطقة البحر الأبيض المتوسط على استيعاب عودة إنتاج النفط الخام الحامض في عام 2025 على استراتيجيات التسعير الذكية من قبل المملكة العربية السعودية والعراق، بحسب أرجوس. وتظهر بيانات فورتيكسا لتتبع الشحن، أن البحر الأبيض المتوسط استورد حوالي 4.67 ملايين برميل يوميًا من الخام في عام 2024، بانخفاض عن 4.92 ملايين برميل يوميًا في عام 2023. ويأتي هذا الانخفاض بعد أعمال صيانة مكثفة للمصافي في الربيع، وانقطاعات غير مخطط لها، وهامش ضعيف للمنتجات التي دفعت بعض شركات التكرير في المنطقة إلى خفض إنتاج الخام.

لكن التسعير التنافسي من قبل منتجي الخام في الخليج في الشرق الأوسط يمكن أن يساعد في إغراء المشترين في البحر الأبيض المتوسط خلال الارتفاع الموسمي في الطلب على وقود النقل في الصيف، وقد يساعد الانتهاء المقرر من الإصلاحات في مصفاة كورينث في اليونان، التابعة لشركة موتور أويل هيلاس والتي تبلغ طاقتها 180 ألف برميل يوميًا، في الربع الثالث، في استيعاب زيادة الإنتاج المخطط لها من أوبك +.

واتفقت ثمانية أعضاء في أوبك+ وهي المملكة العربية السعودية والعراق وروسيا والكويت والإمارات العربية المتحدة وكازاخستان والجزائر وعمان الشهر الماضي على تأجيل عودة تخفيضات الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا للمرة الثالثة حتى أبريل 2025. وهم يعتزمون الآن إعادة ذلك على مدى فترة 18 شهرًا بدلاً من فترة 12 شهرًا المخطط لها سابقًا.

وكانت المملكة العربية السعودية مسؤولة عن مليون برميل يوميًا من هذا الخفض "الطوعي" للإنتاج منذ يوليو 2023، لكن شحنات الخام السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط لا تزال ترتفع إلى 241000 برميل يوميًا في عام 2024، من 238000 برميل يوميًا في عام 2023.

وأدت التخفيضات المستمرة التي أجرتها أرامكو المملوكة للدولة على أسعارها المعادلة في الأشهر الأخيرة إلى ترك أسعارها في ديسمبر 2024 لعملاء البحر الأبيض المتوسط أرخص بمقدار 2.13 دولارًا للبرميل في المتوسط من أسعارها في يناير 2024.

وبالمقارنة، ارتفعت أسعار أرامكو لعملاء البحر الأبيض المتوسط، بنحو 5 دولارات للبرميل، في المتوسط، في عام 2023 عندما كان المعروض من الخام الحامض قليلًا ولكن الطلب كان أعلى. وساعدت استراتيجية التسعير التكيفية هذه أرامكو على الاحتفاظ بحصة سوقية في البحر الأبيض المتوسط في وقت ضعف الطلب بشكل عام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبالمثل، انخفضت شحنات خام البصرة العراقي إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط بنسبة 27٪ على أساس سنوي إلى متوسط 409000 برميل يوميًا في عام 2024، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أوقات الرحلة الأطول حول جنوب إفريقيا لتجنب هجمات الحوثيين المتمركزة في اليمن على الشحن في البحر الأحمر.

لكن الاهتمام بالبحر الأبيض المتوسط في عام 2025 قد يزداد إذا أُجبرت البصرة على الخروج من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع زيادة المشتريات الصينية للخامات الكندية الحامضة الثقيلة والتي تتطلب خامات أخف للمزج.

لقد أدى حظر الاتحاد الأوروبي على الواردات المنقولة بحراً من الخام الروسي إلى قطع وصول أوروبا إلى خام الأورال الحامض المتوسط، باستثناء تركيا غير العضو في الاتحاد الأوروبي. ويمكن للمشترين من شمال غرب أوروبا اللجوء إلى خام يوهان سفيردروب النرويجي، لكن المشترين من منطقة البحر الأبيض المتوسط تركوا بدون خام محلي متوسط الحموضة منذ توقف صادرات كركوك، من ميناء جيهان التركي، في مارس 2023 بسبب نزاع بين العراق وحكومة إقليم كردستان.

حتى لو استؤنفت صادرات كركوك في الأشهر المقبلة، فمن غير الواضح ما إذا كانت ستعود إلى مستوياتها السابقة البالغة حوالي 500 ألف برميل يوميًا، نظرًا للتحديات في المنبع في كردستان العراق والتزامات العراق بأوبك +.

في غياب المنافسين المحليين، أصبحت المملكة العربية السعودية والعراق في وضع جيد لتوجيه المزيد من الإمدادات إلى البحر الأبيض المتوسط، بأسعار تنافسية. زادت قدرة أرامكو على الشحن من ميناء سيدي كرير المصري على البحر الأبيض المتوسط من جاذبيتها حيث تقوم بتسليم الإمدادات في غضون أيام.

بينما ألقى الحصار الليبي الأخير لمدة شهرين، والذي أشعلته أزمة القيادة في البنك المركزي، الضوء مرة أخرى على السياسة الهشة في البلاد. وعلى الرغم من تعافي الإنتاج منذ انتهاء القوة القاهرة في 3 أكتوبر/ فقد تضاءلت الثقة في قدرة ليبيا على توريد الخام بشكل موثوق، مما قلل من جاذبيتها في سوق تعاني من فائض العرض.

بلغ متوسط التقييمات الفورية لخام السدر، وهو أكبر خام في ليبيا، خصمًا قدره 1.46 دولار للبرميل عن معيار بحر الشمال المؤرخ في نوفمبر، وحددت مؤسسة النفط الوطنية المملوكة للدولة سعر الصيغة للخام في نوفمبر عند خصم 2.25 دولار للبرميل للعملاء الأجلين. وكان كلاهما أدنى سعر منذ ديسمبر 2022، حيث سعى البائعون إلى جذب المشترين وتخفيف مخاوف الموثوقية.

لكن الإنتاج الليبي أثبت مرونته على مدى العقد الماضي، حيث انتعش بسرعة بعد الصراع المسلح والعديد من الاضطرابات ذات الدوافع السياسية. وأبلغت مؤسسة النفط الوطنية عن إنتاج الخام والمكثفات عند أعلى مستوى له منذ ما يقرب من 12 عامًا عند 1.4 مليون برميل يوميًا في أوائل ديسمبر. وبحلول نهاية الشهر الماضي، قالت الشركة إنها زادت إلى 1.47 مليون برميل يوميًا. ولا يزال المنتجون الأجانب حريصين على الاستثمار في البلاد، حيث استأنفت شركات إيني الإيطالية، وبي بي، وأوم في النمساوية، وريبسول الإسبانية حملات الاستكشاف، وهي الأولى منذ عام 2014.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكانت شركة أرامكو السعودية قد حددت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف لأمريكا الشمالية لشهر يناير عند 3.8+ دولارات للبرميل فوق سعر أرجوس. وحددت الشركة سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف لغرب أوروبا لشهر يناير عند 1.25- دولار للبرميل اقل من سعر برنت.

وذكرت أرامكو أنها حددت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف لمنطقة أوروبا - البحر المتوسط لشهر يناير عند 1.35- دولار أدنى من سعر برنت، فيما حددت السعر لمنطقة شرق آسيا لنفس الشهر عند 0.9+ دولار فوق متوسط سعر (عمان ودبي).

ولدى أرامكو خمسة أنواع رئيسة من النفط الخام وهي العربي الخفيف، والعربي الخفيف جداً، والعربي الخفيف الممتاز، والعربي المتوسط والعربي الثقيل. ويمتاز الخام العربي الخفيف الممتاز بدرجة كثافة تزيد على 40 دائما، فيما يتميز الخام العربي الخفيف جدًّا بدرجة كثافة تتراوح بين 36 و40، والخام العربي الخفيف بدرجة كثافة بين 32 و36، والخام العربي المتوسط بكثافة بين 29 و32 درجة، أما الخام العربي الثقيل فكثافته تقل عن 29 درجة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

استخراج الليثيوم بطرق مبتكرة لدعم صناعة السيارات الكهربائية

الطاقة

دينا قدري

يطوّر باحثون من جامعة صينية طرقًا مبتكرة لاستخراج الليثيوم، في محاولة لتلبية الطلب المتزايد على المعدن الضروري لصناعة السيارات الكهربائية.

ووفق دراسة حديثة اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، يستكشف الباحثون طرقًا لاستخراج الليثيوم من المحاليل الملحية منخفضة الجودة، مثل مياه البحر والبحيرات المالحة.

وأفادت الدراسة التي أجرتها جامعة نانجينغ، بأن الحاجة إلى تقنيات استخراج الليثيوم المستدامة تُعد مدفوعة بالطلب المتزايد على تقنيات الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية.

وتسعى هذه التطورات إلى الوصول لمصادر وفيرة، ولكنها غير مستغلة؛ من أجل تسهيل إنتاج بطاريات الليثيوم، لاستعمالها في البناء وتخزين الكهرباء.

المحاليل الملحية لاستخراج الليثيوم

إن الطرق التقليدية، مثل استخراج خامات الصخور الصلبة وإزالة الليثيوم من المحاليل الملحية، تستهلك الكثير من الكهرباء، وتنبعث منها كميات كبيرة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتعطل الأرض، وتستنزف المياه الجوفية.

وتؤدي هذه الطرق إلى مشكلات تتعلّق بسلسلة التوريد والبيئة؛ ما يؤكد الحاجة إلى بدائل فاعلة ومستدامة.

ونظرًا إلى توافرها على نطاق واسع ومخزونها الكبير، فإن المحاليل الملحية منخفضة الجودة -مثل السوائل الرسوبية والسوائل الحرارية الأرضية والمياه المنتجة من حقول النفط ومياه البحر وبعض البحيرات المالحة- تمثل موردًا واعدًا، ولكنه غير مستغل.

ومع ذلك، نظرًا إلى انخفاض محتوى الليثيوم ونسب المغنيسيوم إلى الليثيوم العالية، فإن استخراج الليثيوم من هذه المصادر ما يزال صعبًا من الناحية الفنية، وهناك حاجة إلى تقنيات استخراج متقدمة لتحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد.

وفقًا للدراسة التي نُشرت تفاصيلها في مجلة "نيتشر"، فإن خامات الصخور الصلبة من أماكن مثل زيمبابوي وموارد المحاليل الملحية عالية التركيز في أميركا الجنوبية هي مصادر الليثيوم الرئيسة للصين، أكبر مُكرر له في العالم.

ولتلبية الطلب المحلي، وسّعت شركات التعدين الصينية عملياتها في زيمبابوي، ما عزّز سلاسل توريد الليثيوم العالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتمثّل الصين التي تهيمن على إنتاج بطاريات الليثيوم أيون، 77% من بطاريات السيارات الكهربائية في العالم، إذ تجاوزت الصادرات المجمعة 139 مليار دولار في عام 2023.

وعلى الرغم من البدائل الناشئة مثل بطاريات الصوديوم أيون، فمن المتوقع أن تظل بطاريات الليثيوم أيون مهيمنة بسبب كفاءتها العالية وكثافة الطاقة.

وقد يؤدي الطلب المتزايد إلى استنزاف احتياطيات الليثيوم العالمية بحلول نهاية العقد؛ ما يؤكّد الحاجة الملحّة إلى حلول مبتكرة.

فقد أفادت الدراسة التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، بأن الطلب المتزايد على تقنية الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية قد يتسبّب في نفاد إمدادات الليثيوم الحالية في وقت مبكر من عام 2029.

كيفية استخراج الليثيوم

في إطار تعزيز الجهود لاستخراج الليثيوم، قدّم الباحثون مصطلح "المحلول الملحي منخفض الجودة"، لوصف المصادر التي تحتوي على تركيزات ليثيوم أقل من 0.26 غرامًا لكل لتر، أو نسب المغنيسيوم إلى الليثيوم تتجاوز 6.15.

وتضع هذه الظروف تقنيات الاستخراج التقليدية على المحك، التي تركّز الليثيوم عن طريق تبخير الماء وفصله عن العناصر الأخرى باستعمال المواد الكيميائية.

وبالنسبة إلى مثل هذه المحاليل الملحية، فإن الطرق التقليدية غير فاعلة بسبب التركيزات المنخفضة، والاستخراج المشترك للمكونات غير المرغوب فيها.

وحقّق الباحثون في تطورات تقنيات التركيز المسبق والاستخراج المباشر لحل هذه المشكلات، وفقًا للدراسة التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتعمل تقنية الترسيب المعزّز التي ابتكرتها مجموعة من جامعة تشنغدو للتقنية على إزالة المغنيسيوم بكفاءة مع تقليل فقدان الليثيوم إلى 0.4%.

وفي بحيرة مالحة في تشينغهاي، وجد باحثون من جامعة نانجينغ أن طرق الاستخلاص بالمذيبات كانت فاعلة بنسبة تزيد على 65% لاستعادة الليثيوم.

وتشمل الأساليب المبتكرة الأخرى أغشية التقطير التي تستعمل درجات الضغط أو المجالات الكهربائية لفصل الليثيوم، بالإضافة إلى الأساليب الكهروكيميائية التي تستفيد من خصائص الأيونات، وفقًا للدراسة. ووفقًا للدراسة، قد يتضمّن تحسين استخراج الليثيوم من المحاليل الملحية منخفضة الجودة الجمع بين طرق مختلفة.

ويُمكن زيادة الكفاءة -على سبيل المثال- من خلال الجمع بين الاستخلاص وتحلية مياه البحر، أو دمج الطاقة المتجددة في العملية.

منجم الليثيوم في مالي

في سياقٍ متصل، أعلنت شركة غانفينغ ليثيوم (Ganfeng Lithium) إطلاق المرحلة الأولى من منجم الليثيوم غولامينا في مالي خلال منتصف ديسمبر/كانون الأول.

ووفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، يخطط المشروع لإنتاج 506 آلاف طن سنويًا، ومضاعفة إلى مليون طن في المرحلة الثانية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويتقدّم المشروع على الرغم من التحديات الأمنية، وقانون التعدين الجديد الصارم، وسوق الليثيوم ذات العرض الزائد، بحسب ما نقلته منصة "إنترستينغ إنجينيرينغ" (Interesting Engineering).

وفي مايو/أيار 2024، حصلت الشركة الصينية على صفقة بقيمة 342.7 مليون دولار لزيادة حصتها في مشروع الليثيوم الرئيس في مالي، بغرب أفريقيا.

يُعد مشروع غولامينا، الواقع على بُعد نحو 93 ميلًا (150 كيلومترًا) جنوب عاصمة مالي، باماكو، من بين أكبر احتياطيات الليثيوم الصخرية الصلبة غير المستغلة في العالم، وفقًا لشركة ليو ليثيوم الأسترالية (Leo Lithium).

في وقت سابق، استحوذت شركة غانفينغ ليثيوم، أكبر منتج لليثيوم في الصين، على حصة 40% في مالي ليثيوم (Mali Lithium)، مالكة مشروع غولامينا، من شركة ليو ليثيوم، مع إمكان الشراء الكامل.

والآن، تخطط حكومة مالي للاستحواذ على حصة 35% في منجم غولامينا، مع منح 10% مجانًا وشراء الـ25% المتبقية، وبمجرد اكتماله، ستمتلك غانفينغ ليثيوم 65%، في حين تحتفظ حكومة مالي بالحصة المتبقية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بايدن يحظر التنقيب عن النفط بمناطق محددة.. تحرّكات في الوقت الضائع

الطاقة

يعتزم الرئيس الأميركي جو بايدن حظر منح تراخيص جديدة للتنقيب عن النفط في مناطق ساحلية، وذلك قبل أيام معدودة من ترك منصبه في البيت الأبيض.

وفي 20 يناير/كانون الثاني (2025)، سيعود الرئيس المنتخب دونالد ترمب إلى فترة ولاية جديدة، تعهّد فيها بزيادة أعمال التنقيب عن النفط والغاز وحظر الرياح البحرية، ومن بين إجراءات أخرى، على رأسها الانسحاب للمرة الثانية من اتفاق باريس للمناخ.

ومؤخرًا، فاق تشجيع ترمب الصريح على التنقيب عن النفط حدود بلاده إلى بحر الشمال البريطاني، حين دعا حكومة المملكة بقيادة كير ستارمر إلى فتح المجال أمام الشركات والتخلص من مزارع الرياح البحرية.

وبحسب تحديثات القطاع لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، حلّت الولايات المتحدة في المركز الثالث على قائمة أكبر مصدري النفط الخام في العالم خلال العام الماضي (2024)، كما حطمت الرقم القياسي المحلي والعالمي في 2023 لتصبح أكبر المنتجين عالميًا في 2023.

قرار الرئيس جو بايدن

يقول مسؤولون مطلعون على الإجراء المرتقب للرئيس جو بايدن، إنه من المقرر إعلان تفاصيل حظر منح التراخيص الجديدة يوم الإثنين المقبل الموافق (6 يناير/كانون الثاني).

وتشمل المناطق الخاضعة للحظر سواحل المحيط الأطلنطي والهادي وشرق خليج المكسيك على مساحة 625 مليون فدان، بما يعادل 250 مليون هكتار.

لكن ما زالت الفرصة سانحة أمام الشركات للحصول على تراخيص للتنقيب في مناطق وسط وشمال غرب خليج المكسيك الذي يمثّل قرابة 14% من الإنتاج الأميركي.

ويرمي الحظر إلى حماية السواحل الأميركية وسكانها من الأخطار البيئية المصاحبة لتطوير مشروعات النفط والغاز، وما قد ينتج عنها من تسرب للنفط.

كما سيوطد الإجراء سجل جو بايدن الحافل بدعم الأهداف المناخية خلال مدته الرئاسية الوحيدة التي كلّلها بقانون خفض التضخم الذي يقدّم إعانات سخية لنشر مصادر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية ودعم التنوع البيولوجي.

لكن الغموض ما زال يحيط بمستقبل القانون الذي يُوصف بكونه أكبر حزمة مناخية في التاريخ الأميركي؛ إذ تجاوز الميزانية المقررة إلى 800 مليار دولار وتعهّد ترمب بإلغائه.

التنقيب عن النفط في أميركا

الملمح الأبرز للاختلافات الفكرية في سياسة الطاقة في أميركا بين بايدن وترمب هو أن الأول يرى ظاهرة تغير المناخ تهديدًا وجوديًا، في حين يُنكر الآخر وجودها من الأساس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وحفاظًا على إرثه المناخي، فمن المقرر أن يكون للحظر المرتقب لتراخيص المناطق المذكورة تأثير يتخطى سلطات ترمب بحُكم القانون.

ويستند الحظر إلى نص قانون فيدرالي عمره 72 عامًا، يمنح رؤساء البلاد صلاحيات تقديرية واسعة، لاستثناء السواحل الأميركية من تراخيص النفط دون أن يرخّص صراحةً لحظرها.

ولجأ الرؤساء السابقون -من بينهم ترمب خلال مدته الأولى- إلى القانون نفسه لحماية الشعاب المرجانية وحيوان الفظ والسواحل الممتدة من فلوريدا إلى ألاسكا.

وحاول ترمب في 2017 التراجع عن قرار سابقه باراك أوباما بحظر التنقيب عن النفط في القطب الشمالي والمحيط الأطنطلي، لكن المحكمة الفيدرالية قضت في 2019 بأن القانون لا يمنح الرؤساء سلطة إلغاء الحظر الذي أقره سابقوهم.

تغير المناخ

رفعت غرفة التجارة وجماعة بارزة لدى قطاع التنقيب عن النفط والغاز في أميركا دعوى قضائية ضد قانون أقرته ولاية فيرمونت في مايو/أيار (2024).

ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، يفرض القانون المثير للجدل على شركات الوقود الأحفوري الدفع مقابل الأضرار الناجمة عن تغير المناخ على مدار 3 عقود، وتحديدًا بدءًا من يناير/كانون الثاني عام 1995.

وجاء القانون بعدما شهدت الولاية الواقعة في شمال شرق البلاد فيضانات مدمرة وأضرارًا كارثية ناتجة عن أحوال الطقس المتطرفة.

وجاء في تفاصيل الدعوى أن القانون يخالف الدستور وقواعد التجارة المحلية والأجنبية وقانون الهواء النظيف الفيدرالي.

لكن القانون يرتكز على فكرة المُلوث يدفع، بعدما أطلقت شركات الطاقة الكبرى ما يزيد على مليارى طن متري من الغازات المسببة للاحتباس الحراري منذ عام 1995.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

موريتانيا والسنغال تشرعان رسيما في إنتاج الغاز الطبيعي

العربية

أعلنت شركة "بريتيش بتروليوم" أمس السبت أنها "بدأت إنتاج الغاز من آبار المرحلة الأولى من مشروع الغاز الطبيعي المسال من حقل "غراند تورتو أحميم" المشترك بين موريتانيا والسنغال، من خلال سفينتها العائمة للإنتاج والتخزين والتفريغ".

وكانت السنغال وموريتانيا أعلنتا الأربعاء افتتاح أول بئر في حقلهما البحري، من دون تقديم مزيد من التفاصيل.

ومن المتوقع أن ينتج مشروع "غراند تورتو/أحميم" الحدودي مع موريتانيا حوالى 2.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا.

وقد تأجل عدة مرات بدء استغلال المشروع الذي تأمل السنغال وموريتانيا أن يتيح لهما تطوير اقتصادهما.

وصرح وزير النفط السنغالي أول من أمس لقناة "آر تي إس" الوطنية أن "ما فعلنا منذ 31 ديسمبر/كانون الأول/ هو أمر تاريخي".

وأكد ديوب أن السنغال ستستفيد من 35 مليون قدم مكعب يوميا وكذلك موريتانيا، مضيفا أن "الهدف النهائي هو استخدام الغاز للاستهلاك المحلي والتصدير".

وأوضح أن المشروع بدأ قبل ست سنوات وبلغت تكلفته نحو 7.5 مليارات دولار.

تتولى تطوير المشروع شركة "بريتيش بتروليوم" مع شركة كوزموس للطاقة الأميركية، وشركة بترول السنغال والشركة الموريتانية للمحروقات.

ويأتي بدء الإنتاج بعد سبعة أشهر من دخول السنغال دائرة الدول المنتجة للمحروقات مع شروع شركة وودساید الأسترالية منذ حزيران/يونيو الماضي في استخراج النفط من حقل سانغومار قبالة ساحل البلد الواقع في غرب إفريقيا.

في خطابه بمناسبة العام الجديد، أكد الرئيس السنغالي الجديد باسيرو ديوماي فاي الذي انتخب في مارس/ آذارالماضي، "ضمان الاستغلال الأمثل والشفاف لموارد النفط والغاز لصالح الاقتصاد الوطني والأجيال الحالية والمستقبلية".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"غولدمان ساكس" يتوقع انخفاض إمدادات النفط الإيرانية بحلول الربع الثاني 2025

العربية

توقع بنك غولدمان ساكس أمس الجمعة انخفاضا متواضعا في إنتاج النفط الخام الإيراني نتيجة للتغيرات السياسية المتوقعة والعقوبات الأكثر صرامة من إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب.

ويتوقع البنك في تقديراته الأساسية انخفاض إمدادات النفط الخام الإيرانية 300 ألف برميل يوميا إلى 3.25 مليون برميل يوميا بحلول الربع الثاني من عام 2025. ويتوقع المحللون أيضا أن يصل سعر خام برنت إلى ذروته عند 78 دولارا للبرميل في يونيو/ حزيران.

ويتوقع البنك استمرار تراجع صادرات النفط الإيرانية.

وقال البنك إن مخزون النفط الخام الإيراني العائم ارتفع إلى أعلى مستوى في 12 شهرا عند 20 مليون برميل وإن أسطول التصدير الإيراني منهك نسبيا مع ارتفاع الصادرات لكل سفينة، وهو ما يرتبط تاريخيا بانخفاضات لاحقة في صادرات إيران من النفط الخام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

2025 عام لا يبعث على التفاؤل مناخياً

الشرق

مع تلاشي الدعم السياسي للطاقة النظيفة، الآمال معلقة على خطى الصين

المستهلكة النهمة للكهرباء

ها قد استهلينا الشطر الثاني من عقد حاسم يتطلب تقليصاً جذرياً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لنتجنب احتراراً عالمياً يهدد بإلحاق ضرر بكوكبنا، لكن الأفق لا يبدو مبشراً بخير. إن مستويات التلوث الناتجة عن غازات الدفيئة ليست بعيدة عن هدف الانخفاض فحسب، بل إنها بالكاد تسجل تباطؤاً قليلاً مقارنة مع وتيرة تسارعها على مدى العقدين الماضيين. وعلى الرغم من التوسع الكبير في استخدام الطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية، فإن استهلاك الفحم تجاوز معدلاته القياسية السابقة، ويبدو أن هذا الاتجاه الصعودي سيستمر لسنوات.

في الوقت نفسه، يبدو الدعم السياسي للطاقة النظيفة أضعف عالمياً مما كان عليه منذ توقيع اتفاقية باريس للمناخ في 2015 بعدما جمعت بعد طول انتظار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على طاولة واحدة. ويبقى هناك بصيص أمل، وإن كان ضعيفاً، بأن يكون هذا التراجع مجرد دورة مؤقتة، وليس تخلياً عالمياً عن التحول الضروري في مجال الطاقة.

إليك خمسة معايير يمكن من خلالها قياس ما إذا كانت الصورة ستتحسن بحلول نهاية 2025 مقارنة مع ما نراه اليوم.

توقعات الطلب على الكهرباء في الصين

سنحصل على لمحة عن الرقم الذي يجوز اعتباره الأهم في تحديد مسار الانبعاثات العالمية خلال الأسابيع المقبلة، عندما يصدر مجلس الكهرباء الصيني، وهو تكتل معني بهذا القطاع، توقعه السنوي لنموّ الطلب على شبكة الكهرباء. لكن التفاؤل يبدو صعباً في ظل المعطيات الحالية.

على عكس مألوف الدول المتقدمة نسبياً، ينمو استهلاك الكهرباء في الصين بوتيرة أسرع من نموّ اقتصادها، حيث يبدو أن الحكومة تستهدف معدل نموّ للناتج المحلي الإجمالي يبلغ 5% عام 2025.

يُتوقع أن توفر منشآت الطاقة المتجددة والنووية الجديدة حوالي 600 تيراواط/ساعة من الكهرباء الإضافية، لكن بالنظر إلى التوجهات الحالية، فإن هذا المستوى من النموّ الاقتصادي المنشود سيظلّ بحاجة إلى 100 تيراواط/ساعة إضافية من الوقود الأحفوري. هذا الرقم يعادل تقريباً استهلاك ألمانيا السنوي من الفحم لتوليد الكهرباء.

لولا الصين، لكان الاستهلاك العالمي للوقود الأحفوري قد بلغ ذروته منذ عقد. وإن لم تستطع الصين قريباً كبح إدمانها على الفحم، فإن العالم سيواجه مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الخطط المناخية حتى 2035

من الآن وحتى نهاية فبراير، ستتجه أنظار المراقبين المناخيين إلى سجل وثائق غامض مدفون عميقاً في موقع الأمم المتحدة. ونعني بذلك الموعد النهائي لتحديث الدول مساهماتها المحددة وطنياً، وهي خرائط طرق توضح كيفية عزمها تقليل الانبعاثات خلال العقد المقبل. من المفترض أن تكون هذه التحديثات أكثر طموحاً من الجولة السابقة، التي فشلت في الوصول إلى المستويات المطلوبة لتجنب تغير مناخي كارثي. لكن المعطيات الجيوسياسية تشير إلى أن النتائج قد لا تكون بالمستوى المأمول هذه المرة أيضاً.

حتى الآن، قدمت الإمارات العربية المتحدة والبرازيل مساهماتهما المحددة وطنياً. ورغم أنها تبدو واعدة من حيث الرؤية، إلا أن تحقيقها قد يكون أمراً مختلفاً. إذ تظهر الأرقام جريئة على الورق، لكن يصعب تصور تحقيقها على أرض الواقع إن صاحبتها سياسات أقل جرأة. حين تقدم الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند تحديثاتها، ستتضح الصورة حول كيفية تخطيط الدول التي تمثل حوالي 60% من الانبعاثات العالمية لتقليل بصمتها الكربونية.

جنوب الحدود

من الأحداث المرتقبة التي لم تبصر النور في 2024 كان افتتاح مصنع للمركبات الكهربائية الصينية في المكسيك. فقد بحثت شركات "بي واي دي" (BYD) و"سايك موتور" (SAIC Motor) و"شيري أوتوموبيل" (Chery Automobile) طوال أكثر من 12 شهراً عن مواقع إنتاج مناسبة في البلاد، لكنها لم تعلن إنشاء أي مصنع حتى الآن.

لعلّ التوقيت كان لصالحها، نظراً لتحول قطاعات السيارات الصيني والاقتصاد الصيني بشكل عام إلى مادة سياسية دسمة خلال الانتخابات الأميركية. وقد قال الرئيس المنتخب دونالد ترمب أمام المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في يوليو إنه سيرحب ببناء المصانع داخل الولايات المتحدة، لكنه سيفرض رسوماً جمركية بنسبة 200% على المركبات الصينية المصنوعة في المكسيك، لكن لم يتضح بعد نوع السياسة التي ستتبلور في نهاية المطاف.

مع ذلك، لا يمكن تأجيل القرار إلى الأبد. فعلى الرغم من أن العلامات التجارية الصينية شبه غائبة عن السوق الأميركية، إلا أنها تمثل حالياً نحو واحدة من كل 10 سيارات جديدة تُباع في المكسيك. ويمكن للإعلان عن إنشاء مثل هذا المصنع أن يحدد المسار التجاري والدبلوماسي بين الولايات المتحدة والصين خلال العقد المقبل.

أسواق الكربون تصبح عالمية

من الإنجازات القليلة لقمة الأمم المتحدة للمناخ "كوب 29" التي عُقدت في أذربيجان في نوفمبر، كان وضع اللمسات الأخيرة على "المادة السادسة"، وهي مجموعة معقدة من القواعد تهدف إلى تنظيم الفوضى السائدة في أسواق الكربون. تضم هذه القواعد مجموعة معايير متداخلة تشمل كل شيء: من الضرائب الصارمة وأنظمة تجارة الانبعاثات إلى وعود فارغة بمنع إزالة الغابات. في أفضل السيناريوهات، سيؤدي ذلك إلى تدفق مبالغ ضخمة إلى الأسواق الناشئة، مخصصة لمشاريع خاضعة لتدقيق صارم، ما سيقلل بصمة الكربون العالمية من خلال بناء محطات للطاقة النظيفة أو زراعة الغابات التي لم تكن لتتواجد لولا المدفوعات المرتبطة بالكربون. أما في أسوأ السيناريوهات، فقد يؤدي ذلك إلى استغلال بعض الجهات لأسواق الكربون الأكثر مصداقية، عبر إغراق السوق بوحدات ائتمان منخفضة الجودة من نظام حوافز إزالة ثاني أكسيد الكربون ترتبط بمشاريع كانت ستُنفذ على أي حال.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يُتوقع أن يتضح المسار الذي ستسلكه الأمور في 2025، خاصة مع سعي مجموعة من المشاريع منخفضة الجودة التي أُنشئت بموجب بروتوكول كيوتو 1997 للانضمام إلى الأنظمة الجديدة للأمم المتحدة.

ومع دخول ضرائب الكربون الحدودية الأوروبية حيز التنفيذ في 2026، ستصبح سوق الكربون الأوروبية عالمية هي الأخرى. ومن شأن تحديد أسعار وحدات الائتمان هذه أن يعطي فكرة عمّا إذا أسهمت المادة 6 في تحسين الوضع أو أنها كانت مجرد محاولة فاشلة.

خمس سنوات من أجل إنقاذ كوكب الأرض

سترسم معالم العنصر الأهم الرابط بين العاملين الأولين على هذه القائمة خلال العام المقبل، خاصة عند دنو نهاية 2025، وأعني بذلك الخطة الخمسية الخامسة عشرة للصين. هذه الخطة ليست وثيقة واحدة، بل مجموعة من مئات الوثائق المتعلقة بالسياسات الداخلية، حيث تسربت بعض التفاصيل تدريجياً قبل أن يأتي موعد إقرارها الشكلي في مارس 2026.

لم تكن السياسات المناخية في النسخة الرابعة عشرة من الخطط الخمسية التي بدأت في 2021 على مستوى وعود الرئيس شي جينبينغ في 2020 بشأن بلوغ ذروة الانبعاثات بحلول 2030، فمهد ذلك لأداء كارثي في السنوات الماضية، إذ تتحمل الصين مسؤولية كل طن إضافي من الانبعاثات منذ 2019. وإن لم يستغل شي ولاية ترامب لترسيخ قيادة الصين المناخية والدفع قدماً بطموحات أكثر صرامة، فإن الارتفاع الكارثي في درجات الحرارة سيصبح شبه حتمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.